

# أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الإثنين 9 مايو 2016 (السنة الثالثة والعشرون - العدد 6023)





## في هذا العدد

### الافتتاحية

02

ريادة في العمل الإنساني العالمي

### الإمارات اليوم

03

رعاية حقوق العمال وصونها

### تقارير وتحليلات

04

خطوات في طريق الاستعداد لما بعد النفط

05

الوضع في العراق وخيارات واشنطن

06

بعد مرور عام على الاتفاق النووي: هل إيران آخذة في الاعتدال؟

### شؤون اقتصادية

07

تراجع أكبر من المتوقع لصادرات الصين ووارداتها في إبريل الماضي

### من إصدارات المركز

08

الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية



## ريادة في العمل الإنساني العالمي

حافظت دولة الإمارات العربية المتحدة على مكانتها المتقدمة في مصاف الدول الداعمة للعمل الخيري والإنساني في العالم، وذلك من خلال مبادراتها المتعددة لغوث مناطق الأزمات والكوارث الطبيعية، والأنشطة الحثيثة للمنظمات الإماراتية الناشطة في مجال العمل الخيري والإنساني. ومن هنا يأتي التزام دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- رسالتها الإنسانية العالمية التي تقتضي الاستمرار في تعزيز القيم، وتشجيع ودعم كل المبادرات التي من شأنها تخفيف معاناة الشعوب المحتاجة، وتلك التي وقعت ضحية الحروب والنزاعات.

ولعل احتفال العالم بمناسبة اليوم العالمي لـ«الصليب الأحمر» و«الهلال الأحمر»، الذي يصادف الثامن من مايو من كل عام، والذي حلّ بالأمس القريب، قد مثّل فرصة سانحة للتذكير بالجهود التي اضطلعت بها دولة الإمارات العربية المتحدة من أجل دعم جهود التنمية في المجتمعات النامية والمناطق الهشة، فضلاً عن مبادراتها المباشرة لتوزيع المساعدات، وتوفير أماكن لإيواء النازحين والمشرّدين حول العالم.

إن الجهود التي بذلتها دولة الإمارات العربية المتحدة في تنمية العمل الإنساني وتعزيزه عبر العالم جعلتها (تحافظ للعام الثالث على التوالي على مكانتها ضمن أكبر المانحين الدوليين في مجال المساعدات التنموية الدولية، قياساً بدخلها القومي، كما صنّفتها لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لـ«منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، مؤخراً، في مقدمة أكثر 10 دول عطاءً في العالم، محتلةً بذلك المركز الثاني في قائمة الدول المانحة خلال عام 2015). وقد شكّل هذا التصنيف حافزاً للقائمين على العمل الخيري في دولة الإمارات العربية المتحدة لبذل المزيد من الجهد للحفاظ على تلك الريادة؛ حيث قال سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان، ممثل الحاكم في المنطقة الغربية، رئيس هيئة الهلال الأحمر الإماراتي، بمناسبة اليوم العالمي لـ«الصليب الأحمر» و«الهلال الأحمر»: «إن تطورات الأوضاع الإنسانية الراهنة في عدد من دول المنطقة، الناجمة عن تصاعد وتيرة الأحداث والنزاعات وتداعياتها على السكان المدنيين والأبرياء من النساء والأطفال، تضع منظماتنا الإنسانية وهيئاتنا الإغاثية أمام تحدٍّ كبير يستلزم وقفة قوية وجهوداً جبارة وعملاً مشتركاً؛ لتوفير ظروف حياة أفضل للمتأثرين في تلك المناطق».

وقد شكّلت مناسبة اليوم العالمي لـ«الصليب الأحمر» و«الهلال الأحمر» فرصة لتكثيف جهود دولة الإمارات العربية المتحدة وقواها الفاعلة لمؤازرة ضحايا العنف والحروب والنزاعات في العالم، وهو ما يظهر من خلال اللفتة الكريمة لصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الأعلى، حاكم الشارقة، عندما قرّر برفقة قرينته، سمو الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي، مناصرة الأطفال اللاجئين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في ماليزيا، مشدداً سموه على أهمية التفات المجتمع الدولي إلى المعاناة التي يمر بها اللاجئون في العالم، ومطالباً بضرورة التحرك لتوفير المأوى والغذاء والصحة والتعليم لهؤلاء، انطلاقاً من مبدأ مساعدة الإنسان لأخيه الإنسان، بغض النظر عن دينه أو لونه أو جنسه؛ لكون ذلك أمراً تكفله الشرائع والأعراف، فضلاً عن كونه حقاً إنسانياً لا يمكن التنازل عنه، أو التفريط فيه.

إن الجهود الإنسانية التي تقوم بها دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال المنظمات الخيرية الحكومية، أو المبادرات الإنسانية الفردية والجماعية، لم تقتصر على منطقة واحدة، ولا على مجال بعينه، بل شملت مختلف أنحاء العالم والمجالات كافة، وهو ما يُعدُّ بحق نموذجاً للعطاء الإنساني، الذي يؤكد أن الإمارات تواصل مسيرة عطائها الإنساني، التي أسس لها المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه.

## رعاية حقوق العمال وصونها

إن السياسة، التي تتبعها دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية حقوق العمال وصونها، ما هي إلا تطبيق لنهج العدل والمساواة وحماية حقوق الإنسان الذي غرس بذوره المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان -طيب الله ثراه- وتسير عليه القيادة الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- حيث تدرك الدولة أن العمال يمثلون جزءاً ثميناً من ثروتها البشرية، التي يجب استثمارها والحفاظ عليها؛ فهم المحرك الرئيسي للعملية الإنتاجية التي يقوم عليها الاقتصاد.

وفي إطار حرص الإمارات على حماية حقوق العمال، ومواكبة أحدث المعايير والتشريعات الدولية، أطلقت وزارة الموارد البشرية والتوطين، مؤخراً «تقرير حقوق العمالة 2015»، الذي يرصد واقع سوق العمل والسياسات والمبادرات التي يتم تطبيقها لحماية حقوق العمال؛ وبهذه المناسبة أكد معالي صقر غباش، وزير الموارد البشرية والتوطين، أن العمال يتمتعون بحماية كاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة، بما يحمي حقوقهم ويصونها وفقاً للمعايير الدولية. وقال معاليه: «إن العمالة في الإمارات تُعدُّ شريكاً فاعلاً في عملية التنمية التي تشهدها الدولة، حيث أسهمت على امتداد السنوات الماضية في بناء بنية تحتية متينة وقوية، ولا تزال تسهم في تطور مختلف القطاعات من خلال الخبرات والكفاءات التي ترى في سوق العمل مكاناً آمناً للعمل والعيش الكريم، خصوصاً في ظل وجود التشريعات الوطنية التي تصون الحقوق، وتحافظ على الكرامة الإنسانية».

إن التقدم الذي حققته، ومازالت تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان بشكل عام نابع من الثوابت التي تلتزمها القيادة الرشيدة للدولة، ومن أبرزها، أولاً: إيمانها بأن الاستثمار في العنصر البشري وتطوير الموارد البشرية هو العماد الأساسي للتنمية الشاملة والمستدامة، ولاسيما في مرحلة ما بعد النفط. ثانياً: وعي الدولة بأن رضا العمال، وحصولهم على حقوقهم ومكتسباتهم، سينعكسان بشكل مباشر على الإنتاجية والإخلاص في العمل. ثالثاً: حرص الدولة على إعلاء قيم المساواة والعدل والقضاء على أشكال التمييز كافة، وهي قيم كبيرة في ظل العدد الكبير من الجنسيات التي تعيش على أرض الدولة.

وقد تطرّق «تقرير حقوق العمالة 2015» إلى حزمة من السياسات الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في الدولة مطلع العام الجاري، ومنها البدء في العمل بنماذج العقود المعتمدة من وزارة الموارد البشرية والتوطين، وحالات انتهاء علاقة العمل، ومنح العامل تصريح عمل جديداً للانتقال من منشأة إلى أخرى بعد انتهاء العلاقة مع عمله القائم. وأشار التقرير إلى أثر القرارات في ضمان شفافية التعاقد من خلال إلزام أصحاب العمل تزويد العمال المراد استقدامهم للعمل في الدولة بعروض العمل التي تتضمن امتيازات العمل كافة وظروفه لتوقيعها في بلدانهم، وباللغة التي يفهمونها، وذلك من بين 11 لغة. وأكد التقرير أثر القرارات في استقرار علاقة العمل بين طرفيها، وتعزيز التوازن في تلك العلاقة التعاقدية القائمة على التراضي بينهما، إلى جانب أثرها في تعزيز مرونة التنقل من منشأة إلى أخرى.

فضلاً عن ذلك، تتبنى الإمارات بشكل مستمر الكثير من المبادرات والاستراتيجيات التي تنظم الحياة العمالية، مثل: نظام حماية الأجور، وتوفير وسائل اتصال للإبلاغ وتقديم الشكاوى، ولجان فض النزاعات العمالية، والتأكد من تطبيق معايير الصحة والسلامة في مواقع العمل، وغيرها من المبادرات التي تكفل الحقوق والواجبات؛ فدولة الإمارات العربية المتحدة لا تدخر جهداً في حماية حقوق الإنسان، وإعلاء قيم العدل والمساواة.

## خطوات في طريق الاستعداد لما بعد النفط

لم تدخر دولة الإمارات العربية المتحدة جهداً في الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط وتنفيذ «رؤية الإمارات 2021»، وتأتي التقارير والإحصاءات الدولية لتشهد على الجهود التي تبذلها الدولة في طريق التحول إلى الاعتماد على الاقتصادات غير النفطية القائمة على الاستدامة والمعرفة وتنوع مصادر الدخل.



في الناتج المحلي الإجمالي لإمارة أبوظبي تراجع إلى 37.6% خلال العام الماضي بالأسعار الجارية، فيما أسهمت الأنشطة والقطاعات غير النفطية بنسبة 62.4% في الناتج المحلي الإجمالي، وأوضح «أن نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية تجاوزت المستهدف لذلك في رؤية أبوظبي 2030 والبالغة 60%، مضيفاً أن هذه نسبة كبيرة بالمقاييس كلها». وأضاف: «أن الأنشطة والقطاعات غير النفطية استطاعت أن تحقق معدلات نمو كبيرة بلغت 7.6% خلال العام الماضي». وتعكس هذه الإحصاءات أن الجهود التي تبذلها الدولة في إطار عملية التنويع الاقتصادي، من خلال توفير المناخ الاستثماري اللازم، بالإضافة إلى إقامة المشروعات التنافسية الكبرى وتبنيها في القطاعات غير النفطية، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية الشاملة، فضلاً عن وضع الخطط والاستراتيجيات التي من شأنها تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتحفيز المدخرات الوطنية للاستثمار كوسيلة من وسائل التنويع، وغير ذلك من أدوات وآليات، كل ذلك بدأ يوتي أكله، ومكّن الاقتصاد الوطني من بناء قواعد متينة له، مكّنته من توليد الكثير من مصادر الدخل وتوليد فرص العمل الجديدة، فضلاً عن ضمان استدامة النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، الأمر الذي جعل الاقتصاد الوطني في مأمن من المشكلات والتحديات التي تهدد الاقتصاد العالمي، هذا إلى جانب تمكنه من تخطي الكثير من الصعاب الناتجة عن حالة عدم الاستقرار التي تعانيها أسواق النفط العالمية، وحالة عدم الاستقرار الأمني التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط.

بدأت دولة الإمارات العربية المتحدة مبكراً الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، ففي ظل التقلبات المستمرة في أسعار النفط العالمية والظروف التي يشهدها الاقتصاد العالمي، اتخذت الإمارات الإجراءات كافة التي تحصنها من تلك التقلبات، وحددت استراتيجيتها التنموية ووضعت «رؤية الإمارات 2021» الرامية إلى تحقيق اقتصاد غير نفطي قائم على المعرفة يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر الدخل. ولدى دولة الإمارات العربية المتحدة الإمكانيات والقدرات التي تساعدها على تحقيق رؤيتها التنموية بشكل سريع من دون مواجهة عقبات، حيث تتمتع ببنية تحتية متطورة وفق أحدث المعايير العالمية، بالإضافة إلى مناخ استثماري جذاب لرؤوس الأموال، من حيث توفر التشريعات والقوانين التي تحمي حقوق المستثمرين، وكذلك الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الإمارات في ظل ما تمر به المنطقة من ظروف سياسية وأمنية صعبة وغيرها من العوامل التي تجعل من الدولة ملاذاً آمناً للاستثمارات ورؤوس الأموال.

وقد جاء التقرير الصادر، مؤخراً، عن «شركة أركاديس»، ليؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة عازمة على مواصلة مسيرة التطوير، إذ إنه وضعها في المركز الثالث عالمياً بمؤشر الاستثمار في البنية التحتية العالمي لعام 2016، متقدمة بذلك على دول عريقة، مثل: كندا، والسويد، والنرويج، وأستراليا، والمملكة المتحدة، كما أنه توقع أن تشجع الإمارات القطاع الخاص على تمويل الاستثمار في البنية التحتية في المستقبل، وأضاف التقرير أنه برغم انخفاض أسعار النفط، فإن الإمارات حافظت على التزامها في أولوية المشروعات، وخاصة تلك المتعلقة باستضافة معرض إكسبو 2020، إضافة إلى جملة من المشروعات الكبرى التي تمضي قدماً، كما حافظت على سوق تنافسية عالية، وبيّن التقرير أن تصنيف دول شرق أوسطية مستقرة، مثل: الإمارات، يمكن أن يشجع استثمار القطاع الخاص في البنية التحتية.

وفي ضوء الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات العربية المتحدة في إطار استعدادها لمرحلة ما بعد النفط، أصدر «مركز الإحصاء - أبوظبي»، بيانات توضح أن مساهمة النفط

## الوضع في العراق وخيارات واشنطن

على خلفية اجتياح متظاهرين البرلمان العراقي الأسبوع الماضي احتجاجاً على فشله في الاجتماع والتصويت على مجموعة ثانية من الوزراء الجدد، نشرت مجلة «فورين بوليسي» تحليلاً لعمر الندائي سلط فيه الضوء على مواقف الأطراف المختلفة في الأزمة السياسية التي تعصف بالعراق منذ نحو تسعة أشهر والخيارات المتاحة أمام واشنطن للتعامل مع هذا الوضع.

الذين أصابهم الذعر. ومن المتوقع أن يحاول الصدر زيادة الضغط على منافسيه. ولكن هناك خطراً كبيراً من حدوث تصعيد للأزمة إذا قرر الجيش أو الميليشيات التابعة لمنافسيه استخدام العنف.

ورأى الكاتب أن هناك أموراً عدة يجب على الولايات المتحدة عملها لمساعدة العراقيين في الابتعاد عن شفير الهاوية. فيجب عليها أولاً بدء محادثات مباشرة مع الصدر الذي أصبح

الآن عنصراً أساسياً في المعادلة السياسية في العراق ولم يعد زعيماً لحركة هاشمية. ولكي تنجح السياسة الأمريكية، يجب أن تكون لدى واشنطن صورة واضحة عما يحاول الصدر فعله وعن النتائج التي سيكون مستعداً لقبولها. كما يجب على الولايات المتحدة العمل مع إيران للتخفيف من معارضة المالكي للعبادي ولإضعاف صفوف المعسكر الذي يضع العراق في وجه تشكيل الحكومة. فبرغم أن إيران وحلفاءها لا يودون تقديم الكثير من التنازلات أمام العبادي والصدر، فهم يدركون بكل تأكيد مخاطر الصدام بين الشيعة واحتمال انهيار النظام السياسي الذي قام بعد عام 2003 ومنح الشيعة دوراً قيادياً في العراق لأول مرة في تاريخ البلاد. وأخيراً يجب على الولايات المتحدة أن تضغط على الأكراد ليتعاونوا مع العبادي. فقد أصر الأكراد، حتى الآن، على أن تبقى مقاعد الحكومة مقسمة بين الأحزاب، ولكن العمل مع العبادي قد يعود عليهم بالنفع، حيث يمكنهم استخدام تعاونهم في موضوع الإصلاحات كورقة ضغط من أجل حل بعض القضايا الرئيسية المتعلقة بالنفط والإيرادات.

ونبه الكاتب في نهاية مقاله إلى أن اندلاع العنف في العراق في الأيام المقبلة سيضع مستقبل البلاد على كف عفريت، وسيكون تنظيم «داعش» هو المستفيد الوحيد، لأن تركيز القوات الحكومية والميليشيات الشيعية على صراع السلطة في بغداد سيمنحه الفرصة لإعادة تجميع قواته واستعادة ما خسره في المعارك الأخيرة.



يقول الكاتب إنه برغم تراجع التهديد المباشر للحكومة بعد خروج المتظاهرين من مجمع البرلمان، فما زال من الصعب التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور، وما زالت بغداد غير قادرة على الابتعاد عن شفير الهاوية. لذلك يتحتم على الولايات المتحدة أن تبذل جهوداً للوساطة بين رئيس الوزراء والكتل البرلمانية التي تعارضه، وأن تشرع في محادثات مباشرة مع مقتدى الصدر، فجميع الأحزاب السياسية العراقية، باستثناء العناصر

المؤيدة للصدر، سعت إلى عرقلة الإصلاحات التي يحاول العبادي تطبيقها. ولولا أن الصدر حمل لواء الحركة المطالبة بالإصلاحات، لكانت هذه الحركة اندثرت. وبرغم أن الجمهور المؤيد للصدر يتكون بشكل رئيسي من الشيعة الفقراء، فإنه يسعى إلى تجاوز الانقسامات الطائفية وتقديم نفسه على أنه شخصية وطنية، وهذا يفسر مطالبته للبرلمان باختيار وزراء تكنوقراط لا ينتمون إلى أي من الأحزاب.

وأشار الكاتب إلى أن الصدر لم يحاول إخفاء حقيقة أن تنافسه مع المالكي على زعامة الشيعة الذين يسيطرون على الحكومة يمثل عاملاً رئيسياً وراء تحركاته. وقد حاول الصدر أحياناً تصوير هذا التنافس على أنه صراع بين الإصلاحيين والحالمين بولاية ثالثة، في إشارة واضحة إلى المالكي. كما حاول إضعاف موقف منافسيه على زعامة الشيعة، حيث راح المتظاهرون الموالون له، الذين اقتحموا المنطقة الخضراء الأسبوع الماضي، يهتفون بشعارات معادية لإيران، وهي رسالة واضحة لمنافسي الصدر من الشيعة المقربين من إيران.

وقال الكاتب إنه من الواضح أن الصدر يريد استغلال إصلاحات العبادي لإضعاف منافسيه وليظهر بمظهر حامي الحكومة. وهو يلعب لعبة ذكية يستخدم فيها القوة لدعم الحق من أجل تحقيق مآرب بعضها يخدم المصالح العامة وبعضها يخدم مصالحه الشخصية. وما حدث الأسبوع الماضي كان استعراضاً للعضلات من جانب الصدر أمام منافسيه

## بعد مرور عام على الاتفاق النووي: هل إيران آخذة في الاعتدال؟

نشر «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» تقريراً مختصراً مأخوذاً عن ورقة بحثية قدمها مايكل سينغ، وهو زميل أقدم في زمالة «لين-سويغ» والمدير الإداري في «معهد واشنطن»، ضمن مؤتمر عقده «معهد بيكر» في شهر إبريل الماضي، بعنوان «العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران تمر بمفترق طرق». يقول فيها إن المسؤولين الأمريكيين يرون في الرئيس الإيراني، حسن روحاني، وفريقه، نظراء أثبتوا أنهم مستعدون للانخراط في تعاملات مع واشنطن عندما يتوافق ذلك مع مصالح إيران، غير أنه ليست هناك أدلة كافية تثبت صحة ذلك.



إيران في النهاية كدولة أكثر قوة ولكن من دون تغيير في استراتيجيتها الإقليمية، بالطريقة نفسها التي أدى فيها انفتاح الولايات المتحدة على بكين، بكل ما حقق من مصالح، إلى المساعدة في تسهيل تحويل الصين إلى منافس قوي للغاية. وفي حين تم تبرير الشراكة الأمريكية مع الصين بالحاجة الملحة لمواجهة الاتحاد السوفيتي (السابق)، إلا أن الأساس الاستراتيجي المنطقي لتعزيز إيران هو أقل وضوحاً بكثير.

وفي النهاية يقول الكاتب إنه على العموم، يبدو وكأن إيران آخذة في التغير، لكن الاتفاق النووي هو نتاج ذلك التغير أكثر من كونه سبباً له. ولا يبدو أيضاً أن التغير في إيران سيسلك بوضوح طريقاً «جيدة» أو «سيئة» بالنسبة إلى المصالح الأمريكية. وفي حين ينبغي للمسؤولين الأمريكيين والغربيين الآخرين أن يولوا اهتماماً وثيقاً لديناميات إيران الداخلية وأن يبقوا صادقين في دعمهم المستمر لحقوق الإنسان والحريات المدنية، يجب أن يحذروا من قدرتهم على تجسيد الديناميات الداخلية للبلاد، ويركزوا بدلاً من ذلك على التأثير في سياساتها الإقليمية والخارجية من خلال مزيج من الحوافز والمثبطات، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات بدءاً من الضغط ووصولاً إلى الانخراط في خدمة استراتيجية إقليمية أكثر شمولية.

يقول سينغ إنه على عكس المسؤولين الأمريكيين الذين يرون في روحاني وفريقه، وخاصة وزير الخارجية، محمد جواد ظريف، نظراء إيرانيين أثبتوا أنهم مستعدون للانخراط في تعاملات مع واشنطن عندما يصب ذلك في مصلحة إيران، هناك فريق آخر من الأمريكيين يعتبرون أن معاداة الولايات المتحدة في إيران كثيراً ما تفوق الاعتبارات الأكثر عملية. ويقول الكاتب إن توجه الإدارة الأمريكية الحالي المنفتح تجاه روحاني وفريقه لم يؤدِّ فقط إلى اعتماد «خطة العمل الشاملة المشتركة» وإطلاق سراح ما أمكن من مختلف الأسرى الأمريكيين فحسب، بل قاد المسؤولين الأمريكيين أيضاً إلى التفكير ملياً باحتمالات الانخراط الأوسع مع إيران. لكن ليست هناك أدلة كافية تثبت أن هذا التعامل «يغيّر» إيران أو سياساتها، أو أن على واشنطن أن تعتبره بالتالي غاية تعمل على تحقيقها. ولا يستطيع المسؤولون الأمريكيون حصر التعامل مع إيران بتداولات بحتة، مع الأخذ في الاعتبار أن موافقة المسؤولين الإيرانيين على الانخراط دبلوماسياً هو لتعزيز مصالحهم الخاصة، التي تكاد تكون مختلفة عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة إن لم تتعارض معها بشكل صارخ.

ونظراً إلى التحدي الاستراتيجي الذي تضعه إيران أمام مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط - في دعمها للإرهاب والتنظيمات التخريبية، وتهديد حرية التجارة والملاحة في الممرات المائية الإقليمية، والسعي إلى تحقيق قدرة صنع الأسلحة النووية، والمساعي الأخرى المزعزعة للاستقرار - لا يمكن أن تقتصر المقاربة الأمريكية للدبلوماسية مع إيران على مجموعة من الالتزامات التبادلية، بل يجب أن تُدمج في استراتيجية أوسع لمواجهة التحديات التي تطرحها إيران والنهوض بخطة إقليمية تحقق الاستقرار.

ويقول الكاتب إن التناقض في التعامل الأمريكي مع إيران يكمن في إمكانية أن يؤدي النهج الحالي إلى بروز



## تراجع أكبر من المتوقع لصادرات الصين ووارداتها في إبريل الماضي

«جاءت الصادرات والواردات أقل من التوقعات تمشياً مع الأداء التجاري الضعيف في آسيا؛ ما يندر بعام صعب آخر للأسواق الناشئة». وهبطت صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية 9.3%



في إبريل الماضي مقارنة بها قبل عام؛ في حين تراجعت الصادرات إلى «الاتحاد الأوروبي» 3.2%، بحسب بيانات الجمارك. وسجلت الصين فائضاً تجارياً بلغ 45.56 مليار دولار في إبريل، بينما كانت التوقعات لفائض قدره 40 مليار دولار.

تراجعت صادرات الصين ووارداتها بوتيرة تفوق التوقعات في إبريل الماضي؛ ما يبرز ضعف الطلب في الداخل والخارج؛ ليقوّض آمال التعافي في ثاني أكبر اقتصاد بالعالم. وقالت الإدارة العامة

للجمارك إن الصادرات هبطت 1.8% مقارنة بها قبل عام؛ لتعكس اتجاهًا نحو التعافي في الشهر السابق، الأمر الذي يدعم مخاوف الحكومة من أوضاع صعبة للتجارة الخارجية في عام 2016. وقال تشو هاو، كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في «كومرتس بنك» في سنغافورة

## انسحاب بريطانيا من «الاتحاد الأوروبي» يضر بسوق المنازل فيها

قال وزير المالية البريطاني، جورج أوزبورن، أمس، إن أسعار المنازل وتكلفة الرهن العقاري في بلاده ستتضرر كثيراً؛ إذا قرّر الناخبون الانسحاب من «الاتحاد الأوروبي» في الاستفتاء الذي سيجري في يونيو المقبل. وقال في مقابلة مع تلفزيون «آي تي في» إن تقريراً جديداً لوزارة المالية عن آثار الانسحاب من «الاتحاد الأوروبي» في الاقتصاد على المدى القصير سيدرس تبعات موافقة الناخبين على الخروج من «الاتحاد الأوروبي» على سوق الإسكان في بريطانيا.

وفي سياق آخر أوردت صحيفة «دي فلت إم زونتاج» الألمانية أنها تتوقع أن يقوم «صندوق النقد الدولي» بحثّ الحكومة الائتلافية في ألمانيا على زيادة استثماراتها؛ وذلك في أحدث تقويم له لأكبر اقتصاد في أوروبا. وقد واجهت ألمانيا ضغوطاً دولية لزيادة الإنفاق؛ حيث قالت «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»: «إن ألمانيا أخفقت في استغلال تكلفة الاقتراض الرخيصة لزيادة الاستثمار الضروري للنمو الاقتصادي على المدى الطويل».



## إندونيسيا تقرّ مشروعات نفط وغاز بقيمة 1.5 مليار دولار

قال بيان للهيئة التنظيمية الإندونيسية لأنشطة المصبّ في قطاع النفط والغاز إن الهيئة أقرت خطة تطوير 18 مشروعاً للنفط والغاز خلال الفترة من يناير إلى إبريل 2016، باستثمارات إجمالية قيمتها 1.496 مليار دولار. وقدّرت الهيئة المعروفة باسم «إس كيه كيه ميجاس» إنتاج المشروعات من النفط والمكثفات بنحو 45 مليون برميل، بينما قدّر إنتاج الغاز الطبيعي بـ271 مليار قدم مكعبة. وتابع البيان أن من المقرر أن تبدأ المشروعات بين عامي 2016 و2020. ومعظم المشروعات التي تم إقرارها تديرها «شيفرون باسيفيك إندونيسيا»، وهي الوحدة المحلية لشركة النفط والغاز الأمريكية «شيفرون». وفي سياق آخر سجل خام «برنت» القياسي في الأسبوع الأخير أكبر هبوط أسبوعي في أربعة أشهر، مع إقبال المستثمرين على مبيعات لجني الأرباح في أعقاب مكاسبه القوية في إبريل الماضي، فيما واصلت حفارات النفط الأمريكية تراجعها ليصل عددها إلى أدنى مستوى منذ أكتوبر 2009. وجاء هذا الهبوط بعد مبيعات لجني الأرباح في أوائل الأسبوع في أعقاب المكاسب التي سجلها الخام القياسي في إبريل، التي بلغت أكثر من 20%، لكنّ محللين قالوا إن تخمة المعروض العالمي من الخام مازالت قائمة؛ ما يبقي احتمال أن تشهد الأسعار مزيداً من التراجع.



## الاستثمارات في البحث العلمي: دراسة آثار التمويل على التعاون العلمي والتخصصات الأكاديمية



المؤلف: بنجامين كلارك وجاريد لورنس  
سنة النشر: 2014

تشجيع التعاون بين الباحثين عبر المؤسسات والتخصصات. وفي كثير من النواحي، يمكن عدّ سياسات التمويل الحكومية الرامية إلى تعزيز التعاون البحثي شكلاً من أشكال استثمار رأس المال البشري.

وعند تقييم التمويل الحكومي للبحوث في إطار رأس المال البشري، يصبح من الأهمية بمكان بالنسبة إلى واضعي السياسات والباحثين دراسة الآلية السببية التي تؤثر بموجبها الاستثمارات البحثية الحكومية في التعاون في مجال البحث العلمي. ونظراً إلى الحجم الكبير للاستثمارات المالية والفوائد المحتملة الناتجة منها في مجال البحث العلمي، يجب على الباحثين في مجال السياسات العامة السعي إلى فهم الأطر والآليات التي يمكن بموجبها أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى اكتشافات جديدة ورائدة. وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذه القضية من خلال إلقاء نظرة فاحصة على هدف واحد مكمل للبحوث التي تمويلها الحكومة، وهو التعاون العلمي. وبتقييم الدعم الحكومي للتعاون في البحث العلمي كشكل

تعتبر الجهود البحثية التي تمويلها الحكومة واحدة من المحركات الرئيسية للاكتشاف والابتكار العلمي في عالم سياسات العلوم والتكنولوجيا؛ فالحكومات في جميع أنحاء العالم قد تبنت على نحو متزايد سياسات تسعى إلى زيادة فاعلية تمويل البحوث للتأثير في التقدم العلمي وتوجيهه. وعموماً، يتم إنفاق مليارات الدولارات سنوياً في جميع أنحاء العالم لدعم الجهود الرامية إلى تزويد الباحثين بالموارد اللازمة لاستكشاف الموضوعات المهمة التي تتراوح من آثار تغير المناخ العالمي إلى علاجات فعالة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب، مثلاً.

وتسعى هذه الدراسة إلى البحث في تأثير الدعم المالي الحكومي للباحثين الأكاديميين في سلوكهم التعاوني. وبشكل أكثر تحديداً، فإنها تطرح سؤالين أساسيين: الأول، هل هناك عتبة محددة للمَنح البحثية تؤثر في التعاون؟ والثاني، هل يختلف حجم العتبة من تخصص أكاديمي إلى آخر؟ وللإجابة عن هذين السؤالين، تستخدم هذه الدراسة بيانات تم جمعها من خلال استطلاع أجراه مشروع تقييم البحث العلمي (وهو مشروع تابع لمعهد جورجيا للتكنولوجيا بقيادة باري بوزمان)، في عامي 2004 و2005، وشمل 2086 باحثاً ومهندساً أكاديمياً. ويؤكد التحليل في هذا البحث وجود علاقة إيجابية بين التمويل الحكومي والتعاون بين الباحثين في مجال العلوم، ولكن النتائج تشير إلى أن هناك في الواقع عتبة لهذا التأثير، حيث يتناقص أثر هذه العلاقة الإيجابية بعد حدّ معين. والنتائج التي تخلص إليها هذه الدراسة فيما يتعلق باختلاف العتبة بين التخصصات الأكاديمية تبقى محدودة، إذ تشير النتائج إلى وجود اختلاف في مستويات العتبة بين التخصصات في ثلاثة من أصل ثمانية نماذج.

وتسعى هذه الورقة إلى معالجة هذا الموضوع البالغ الأهمية من خلال استقصاء كيفية تأثير التمويل الحكومي للأبحاث في السلوكيات التعاونية للباحثين الأكاديميين؛ نظراً إلى أن الهدف الرئيسي للسياسات الحكومية لتمويل البحوث هو النهوض بالاكتشافات العلمية عبر مجموعة واسعة من التخصصات. كما أن أحد الأهداف الرئيسية المكتملة لهذه السياسات التي تستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان الاتحاد الأوروبي وأستراليا على وجه الخصوص، هو

وسائل التواصل الاجتماعي أو الآليات التكنولوجية الأخرى التي تجعل من السهل التعرف إلى باحثين آخرين ومشاركة المشروعات الحالية والمستقبلية ومناقشتها والتعاون بشأنها. ومن النتائج المقلقة خارج التركيز الأساسي لهذه الورقة هو دور نوع الجنس والتعاون؛ ففي خمسة من أصل ثمانية نماذج اختصاص، تظهر النساء على أنهم أكثر تعاوناً من الرجال. هذه النتيجة لا تتفق مع الدراسات السابقة التي تناولت المرأة في حقل العلوم. ومع ذلك، فإن عدد المتعاونين، وبصرف النظر عن مقدار الوقت الذي يتم قضاؤه بالتعاون، يشير إلى أن النساء اللواتي شملهن هذا الاستطلاع لديهن عدد أكبر بكثير من المتعاونات الإناث من هيئة التدريس ومن طالبات الدراسات العليا، وكذلك متعاونون أكثر من أعضاء هيئة التدريس الذكور، مقارنة بالرجال. وقد تكون هذه النتيجة مؤشراً إلى فوائد السياسات الرامية إلى تحسين دور المرأة في حقل العلوم. إن الاتجاهات المهمة التي قد يسلكها مستقبلاً حقل البحث المقدم في هذه الورقة، مع البيانات المناسبة، قد تشكل معاينة أدق لشدة التعاون وطبيعته، وكيفية ارتباطها بالدعم الحكومي. وهذا من شأنه أن يمنح واضعي السياسات فهماً أفضل لكيفية تأثير التمويل الذي يوفره للباحثين في كثافة التعاون. وينبغي إجراء المزيد من الدراسات للبحث على نحو أكثر تحديداً، كيف يمكن لقواعد التخصصات الأكاديمية أو الأنشطة غير العلمية في العلوم الساعية إلى المنح أن تؤثر في المشروعات العلمية وتوليد المعارف على نطاق أوسع. ومن المتصور أنه مع نمو المشروع العلمي، قد يضطر الباحث الفرد إلى القيام بأعمال إدارية أكثر، ما يقلل من قدرته على متابعة الإنجازات الفكرية، وإيجاد بيئة يبدو فيها أن التعاون يحدث، أو حتى ينمو، لكن إنتاج المعرفة من هذا الفرد قد يكون في الواقع ينخفض. وهناك اتجاه آخر للبحث في المستقبل؛ وهو إجراء فحص أكثر دقة للفجوة بين الجانبين النظري والتطبيقي في مجال العلوم. فمعظم الدراسات السابقة حول آثار التخصص قد اتخذت إما نهجاً واسعاً يبحث في عدد وافر من مجالات العلوم والتكنولوجيا، من دون الغوص في التخصصات الفرعية، وإما أنها قد تناولت مجالاً أو اثنين بقدر كبير من التفصيل. وإذا كانت الاختلافات في كيفية تعاون الباحثين تتباين فعلاً بين الجانبين النظري والتطبيقي داخل التخصصات، فإن إضافة طبقة إضافية إلى تحليل آثار التخصص أمر ضروري لاختبار الفرضيات المطروحة في هذه الورقة.

من أشكال الاستثمار في رأس المال البشري. ونظراً إلى محدودية البيانات، فإن التحليل في هذا البحث لا يعبر عن نوعية التعاون، وإنما يعبر عن نسبة الوقت المستغرق في التعاون فقط. وهذا لا يحد من القدرة على تفسير فعالية الاستثمارات الحكومية في التأثير في كل من جودة العمل وإنتاجيته، اللذين يعدان ثمرة لهذا التعاون. بالإضافة إلى ذلك، فإن مصدر البيانات الحالي لا يحدد مستوى نسبة التعاون الذي ينتج من الدعم الحكومي، أو من مبادرة خاصة من باحث ما. ومع ذلك، تظل هذه الدراسة خطوة جيدة نحو فهم أشمل بكثير للعمليات.

وقد كشف تحليل عينة فرعية أنه لا يوجد ارتباط بين التعاون المسبق ودعم البحوث. وبطبيعة الحال، فإن هذا لا يعني أن فكرة الأبحاث التعاونية السابقة، وأنماط التمويل السابقة التي تؤثر في الفترة الزمنية الحالية ينبغي أن توضع جانباً. كما كشف التحليل أيضاً أن الاستثمارات البحثية لا تصل إلى نقطة التشبع وحسب، بل إنه عند نقطة معينة، تبدأ البحوث التعاونية بالانخفاض. وفي حين أن هذه النتائج يمكن أن تفسر على أنها تشير إلى وجود مستوى عتبة يجب عنده إيقاف الاستثمارات البحثية أو خفضها، فإن مثل هذا الموقف سينم عن قصر نظر.

وتبرهن النتائج التي توصل إليها البحث في هذه الورقة وجود علاقة تناقص بين الدعم الحكومي للأبحاث وتعاون مجموعة من الباحثين، ولكنها لا تشرح التفاصيل بأكملها حول ما يحفز التعاون. كما أن الباحثين الأكاديميين مقيدون بأمور تتعدى الموارد المالية عند اتخاذ القرارات حول كيفية البحث، وأين يتم إجراء البحوث، ومع من يتم التعاون؟ وبالتالي، فإنه ينبغي لواضعي السياسات والباحثين، على الأرجح، أن يستهدفوا مجموعات فرعية من الباحثين، أو تطوير آليات أخرى للتأثير في التعاون العلمي.

إن الدرس الذي يمكن استخلاصه من هذه النتائج، هو أن خفض تكاليف المعاملات المرتبطة بالتعاون ربما يكون وسيلة أكثر فعالية يمكن من خلالها لصناع السياسات تغيير شكل منحى التعاون، ولاسيما أن التمويل وحده لا يبدو كافياً. وقد ينطوي هذا على التوسع في تقنيات يجري تنفيذها بالفعل، ما يسهل التعاون من خلال عقد المؤتمرات أو الحلقات الدراسية أو الندوات أو الدورات التدريبية أو الأنشطة على شبكة الإنترنت، على سبيل المثال. وقد ينطوي أيضاً على أساليب أخرى لم يتم تنفيذها بعد، سواء كان ذلك زيادة في استخدام